رحلة الأقدار

الفصل الثاني

حكايتي مع روزاليوسف

المبحث الأول

رؤية مستقبلية للاقتصاد الحر

أثناء وجودي في كلية أركان الحرب وبعد دخولي ي كلية العلوم السياسية فكرت في زيادة دخلي فأنا أمتلك العلم في الاقتصاد والعلوم السياسية فلبست بنطلون وقميص «زي مدني» وذهبت إلى روز اليوسف وأعطيتهم مقالة، وسلمت عدد آخر من المقالات فكانت تنشر مرة ولا تنشر عدة مرات وكنت أسلمها لصحفي لبناني يعمل بالمجلة هو «سليم اللوزي»، وبعد نشر المقال الأول ذهبت إلى المجلة ووجدت السيدة روز اليوسف وكانت في اجتماع مع إحسان عبد القدوس الذي كان صديقًا لى وعندما دخلت إليها نظرت لي وقالت «نحن نعطي لمن يكتب مقالة 3 جنيه ولو جبت خبر سوف تحصل على 25 قرش للخبر الواحد »فقلت أن هذا أمر جيد أكتب أربع مقالات في الشهر لأن المجلة أسبوعية فتكون الحصيلة 12 جنيها وكان هذا المبلغ يعادل مرتبي في الحكومة، وبدأت في كتابة المقالات في المجلة وسبحان الله كانت مقالاتي كلها معظمها تتحدث عن رؤية مستقبلية للاقتصاد الحر وهو ما يطابق النداءات الموجودة الآن، فكتبت في أحد المقالات بأنه من الضروري أن يكون هناك بنك مركزي فلم يكن يوجد قبل الثورة بنك مركزي «بنك للبنوك» بل كان هناك البنك الأهلي وعندما أتى السادات بعد عبد الناصر تحدث معي في إنشاء المصرف العربي الذي يضم مساهمات من عدد كبير من الدول العربية.

بعد أن سارت بنا الحياة و كتبت العديد من المقالات الاقتصادية قلت في مقال البنك المركزي أن محفظة البنك المركزي يجب أن تكون متنوعة لأنها كانت عبارة عن السندات البريطانية فقط ويجب أن تتنوع المحفظة من الإسترليني

وغيره لأن مصر تتبع نظام الاقتصاد الحر ولكنه لم يكن النظام الذي تحدث عنه الاقتصادى «آدم سميث» في كتابه «ثروة الأمم» لأن سميث لم يقل الكلام الذي يطبق في العالم الآن، فالرأسماليين الموجودين يقولون هذا هو الاقتصاد الحر.. بينما حقيقة الأمر أن هذا الرجل قد أتى وهناك اقتصاد حر موجود ، و حاول إصلاح هذا الاقتصاد الحر فقال لابد أن يكون الاقتصاد الحر محكوم وهو ما كان مرفوض لدى الرأسمالية في ذلك الوقت التي لا تريد من الحكومة أن تتدخل في هذا الاقتصاد بل كانوا يريدون حرية مطلقة للسوق وهو عكس ما نادى به سميث الذي أراد اقتصاد حر وأن تكون هناك يد خفية من جانب الحكومة تتدخل لصالح البلد، وكتبت هذا الكلام و قلت لا يوجد شيء اسمه اقتصاد حر مطلق ولكن له حدود وليست قيود،فالمنافسة مطلوبة ولكن فى ظل قانون يمنع الاحتكار ، وعندما ذهبت للمجالس القومية بعد سنوات قمت بإعداد قانون الاحتكار بعد أن تحولنا إلى الاقتصاد الحر، وتناولت في مقالاتي عن الاقتصاد الحر مشكلة الفقراء وقلت يجب أن يكون أساس الحكم «العدالة الاجتماعية» وأن يكون الإسكان هو البند الأول في هذا الاقتصاد لأن له فوائد كثيرة أهمها أنه يوجد الانتماء الحقيقي لأنني أربط المواطن بأرضه ، ولتحقيق ذلك يجب أن تكون هناك نسبة من الشركات الموجودة لصالح هذا القطاع ولكي يتحقق هذا الأمر يجب أن يكون الحديد والأسمنت قطاع عام حتى لا يكون هناك نوع من الاحتكار.. وأنظر إلى ما يحدث اليوم من ارتفاع لأسعار مواد البناء نتيجة عدم تفعيل قوانين الاحتكار فتجد أن الأغنياء هم الذين يشترون العقارات.. ونقطة أخرى أثرتها في ذلك الوقت حول موضوع الإسكان وقلت أن الحكومة يجب أن تتدخل لتخفيض أسعار المساكن لأن الرأسماليين قبل الثورة كانوا يرفعون أسعار المساكن وكان الإنجليز بكثرة فى مصر وكانت لهم امتيازات عن الوطنيين فقلت يجب أن تتساوى الرأسمالية الوطنية مع الأجانب في الضرائب .

لأن الإنسان لا يشعر بالولاء أو يؤمن به، إلا من التملك لقطعة أرض أو سكن وأن تشعر أنك أصبحت منها، فالوطن ليس فقط سماء وأرض وإنما هو ولاء

وانتماء فكلنا ننتمي إلى مصر لكن أهم من هذا الولاء. ومن أجل هذا يجب أن يكون الحديد والأسمنت الذي هو أساس البناء والتملك ملك للدولة وهذا الكلام قيل في ظل نظام إقطاعي رأسمالي قبل الثورة وطالبت من خلال هذه المقالات بتحقيق الإسكان لمحدودي الدخل وقلت بأنه يجب أن تكون هناك علاوة غلاء نظرًا للارتفاع المستمر في الأسعار واليوم يفكرون في علاوة الغلاء.

* وبعض المقالات أكدت فيها على ضرورة أن يكون في مصر بنك مركزي وألا يكون الغطاء من السندات البريطانية بل متنوع ، ويجب ألا نبيع الأرض للأجانب وإنما تعطي لهم عن طريق حق الانتفاع وقلت أيضًا يجب أن يكون تملك الأراضي للمصريين وكتبت بيت شعر لشوقي:

أحرام على بلابله الدوح حلال للطير من كل جنس

وقلت أن نظام الاقتصاد الحر الموجود في ذلك الوقت قال عنه الرأسماليون أنه تطبيق لنظريات أبو الاقتصاد «آدم سميث» وأنا رجعت إلى سميث في كتابيه «ثروة الأمم» و«كتابه «الأخلاق» فوجدت أن سميث يقول في كتبه «أن الحكومة يجب أن تكون قوية في ظل الاقتصاد الحر» وكلمة قوية حددها بأن تمنع الاحتكار ويجب أن يكون هناك تنافس ولكن بعض أصحاب رؤوس الأموال كانوا يفسرون الموضوع على أنه سداح مداح.

- وتحدثت أيضًا عن الغذاء وعن قناة السويس التي يقدر دخلها قبل الثورة بـ 30 مليون جنيه لا تأخذ منها مصر سوى مليون واحد فقط فيجب أن تكون القناة لمصر وليست مصر للقناة وكان الأمن الغذائي محور اهتمامي وقلت يجب الاهتمام به ووضعت تصورات حول تلك الأمور.

- وكتبت فى مقالاتى أنه يجب على المسئول أن يفرق بين العواطف وحب الوراثة والقرابة والصداقة للصالح العام وهذا أساس الحكم وأنا بالفعل فعلت هذا في حياتي فعندما كان يأتي لي قريب أو صديق يشتكي من شيء معين كنت أقول له اذهب واشتكي في مجلس الدولة وخذ أتعاب المحامي.